

Distr.
GENERALE/CN.4/2000/103
28 December 1999
ARABIC
Original: ENGLISHالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان: المؤسسات الوطنية
والترتيبات الإقليمية

تقرير الأمين العام المقدم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/١٩٩٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولاً- مقدمة
٢	٩-٥	ثانياً- أعمال مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان
٣	١٠	ثالثاً- التبادل بين هيئات/آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز أدوارها في مجال الرصد على الصعيدين الدولي والوطني
٤	٢٣-١١	رابعاً- أنشطة المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٤	١١	ألف- الاجتماعات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية
٤	١٣-١٢	باء- دور المؤسسات الوطنية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية
٤	١٨-١٤	جيم- اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة
٥	٢٢-١٩	دال- اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها
٦	٢٣	هـ- اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٦	٢٧-٢٤	خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- في القرار ٧٢/١٩٩٩ أقرت لجنة حقوق الإنسان التأكيد بأن كل دولة تتمتع بحق اختيار الإطار القانوني الذي يناسب على أفضل وجه حاجاتها وظروفها الخاصة، وأكدت من جديد أهمية إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتعددية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهي المبادئ التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨.
- ٢- ورحبت اللجنة بقرارات عدد متزايد من الدول، بما فيها الدول المتقدمة، بإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشادت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للأولوية التي تعطيها لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بطرق منها التعاون التقني، ودعت المفوضة إلى مواصلة تخصيص الموارد اللازمة لهذا العمل.
- ٣- ورجت اللجنة من الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع مكتب المفوضة السامية وفي حدود الموارد المتاحة، تقديم المساعدة اللازمة لعقد اجتماعات لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية وأن يواصل كذلك، في حدود الموارد المتاحة ومن خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، تقديم المساعدة اللازمة لعقد الاجتماعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية.
- ٤- وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ القرار المشار إليه. ويقدم هذا التقرير عملاً بهذا الطلب.

ثانياً - أعمال مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان

- ٥- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل مكتب المفوضة السامية تنفيذ أنشطته المتعلقة بالمؤسسات الوطنية وشملت ذلك البعثات الاستشارية التي اضطلع بها المستشار الخاص للمفوضة السامية المعني بالمؤسسات الوطنية و/أو الفريق المعني بالمؤسسات الوطنية إلى كل من أذربيجان واکوادور ورواندا وزمبابوي وسيراليون والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وملاوي.
- ٦- وقدم الخبير المستشار الخاص مشورته في صدد التشريعات اللازمة لإنشاء مؤسسة وطنية في زمبابوي وسيراليون، واستمرت أنشطة التعاون التقني في إندونيسيا وأوغندا وبوليفيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وغواتيمالا وفلسطين ولاتفيا وملاوي. واستمرت المشاورات بشأن اتفاقات التعاون مع المؤسسات القائمة في إكوادور وإندونيسيا وبيرو ورواندا وفيجي وكولومبيا وملاوي؛ ويجري النظر في إنشاء مشروع جديد في أوكرانيا.

٧- وعلى الصعيد الإقليمي، دعم مكتب المفوضة السامية الاجتماع السنوي الرابع لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وكان مكتب المفوضة السامية ممثلاً أيضاً في المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد الأيبيري-الأمريكي لأمناء المظالم، المعقود في تيغوسيغالبا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وفي اجتماع مجلس المدافعين عن حقوق الإنسان (defensores) في أمريكا الوسطى المعقود في ماناغوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ وفي حلقة العمل الدولية الخامسة بشأن أمناء المظالم ومؤسسات حقوق الإنسان، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ألماتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نظم مكتب المفوضة السامية اجتماعاً حكومياً بشأن الاستراتيجيات الإقليمية للتعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ وكانت الاستعدادات تجري عند صياغة هذا التقرير لعقد اجتماع مماثل في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى والغربية ومدغشقر. ودعي ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحضور هذين الاجتماعين.

٩- واستمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومتطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وخاصة في إطار المشاريع الوطنية للتعاون التقني.

ثالثاً- التبادل بين هيئات/آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز أدوارها في مجال الرصد على الصعيدين الدولي والوطني

١٠- تضطلع المؤسسات الوطنية، حسبما أقرت المحافل الدولية المختلفة، بدور مهم في إعمال حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فهي تنادي بالتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن التحفظات التي أبدتها على هذه الصكوك؛ وتقدم المساعدة في صياغة التشريعات امتثالاً للمعايير الدولية؛ وترصد تنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني؛ وتساهم في امتثال الدول للالتزامات بتقديم التقارير إلى هيئات رصد تنفيذ المعاهدات؛ وتسهل عملية متابعة نظر اللجان في التقارير الوطنية ومتابعة ملاحظاتها الختامية؛ وتقدم مساهمات في إطار خطط عمل محددة لتعزيز تنفيذ الاتفاقيات المعتمدة؛ وتتصدر المناقشات الجارية على الصعيد الوطني بشأن قضايا محددة من قضايا حقوق الإنسان؛ وتساهم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان على جميع المستويات.

رابعاً- أنشطة المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- الاجتماعات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية

١١- استمرت المشاورات بين حكومة المغرب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باعتباره المؤسسة المضيفة للاجتماع الدولي القادم (الخامس) للمؤسسات الوطنية المقرر عقده في مراكش في ربيع عام ٢٠٠٠. وتشمل الأعمال التحضيرية التي يقوم بها مكتب المفوضة السامية للاجتماع القادم التشاور مع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية.

باء - دور المؤسسات الوطنية في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتعاون بين

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية

١٢- رحبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٢/١٩٩٩، بالدعم المقدم لإنشاء وتطوير المزيد من المؤسسات الوطنية المستقلة حسبما ورد في الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وفي الاجتماع السابع للجنة التنسيق الدولية، اشتركت المفوضة السامية مع ممثلي المؤسسات الوطنية في الإعراب عن القلق من كثرة الادعاءات التي يتلقاها مكتب المفوضة السامية في صدد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تتعرض حياتهم للخطر في كثير من الأحيان. وشجعت المفوضة السامية المؤسسات الوطنية على التعاون في كفالة حماية هؤلاء الأشخاص.

١٣- وتم إبلاغ مكتب المفوضة السامية بعدة مبادرات مشتركة بين مؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية، تتعلق في كثير من الأحيان بأنشطة متصلة بحملات التوعية والإعلام بحقوق الإنسان ولكنها تتعلق أيضاً بحماية الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على هذه المبادرات حلقة العمل التي نظمها محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة سري لانكا لحقوق الإنسان، والفريق الاستشاري لآسيا والمحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، بدعم من مكتب المفوضة السامية. وعقدت حلقة العمل هذه في كانددي، سري لانكا من ٢٧ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وأسفرت عن برنامج مشترك للتعاون بين المؤسسات الوطنية في المنطقة والمنظمات غير الحكومية يشمل مجالات الإنذار المبكر والتحريات العامة والأنشطة التعزيزية والتثقيفية. (يتاح تقرير منفصل عن حلقة العمل من مكتب المفوضة السامية، عند طلبه).

جيم - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة

١٤- أشارت لجنة حقوق الإنسان، في القرار ٧٢/١٩٩٩، إلى منهاج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي حث الحكومات على إنشاء أو تدعيم المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة.

١٥- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وزعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا في الآونة الأخيرة استبياناً على جميع المؤسسات الوطنية الموجودة تطلب منها تقديم معلومات عن ولاياتها ووظائفها وأساليب عملها وأنشطتها وبرامجها المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وناقشت المؤسسات الوطنية نتائج الاستبيان في الاجتماع السنوي الرابع لمحفل آسيا والمحيط الهادئ. وأكدت التوصيات الختامية للمؤتمر على الحاجة إلى زيادة تعزيز طاقة المؤسسات الوطنية في هذا الشأن وأوصت بعقد دورة تدريبية إقليمية بشأن حقوق المرأة، تخصص لموظفي هذه المؤسسات.

١٦- وفي الاجتماع السنوي الرابع لمحفل آسيا والمحيط الهادئ، تناولت المؤسسات المشتركة أيضاً مشكلة الاتجار في الأشخاص في المنطقة، بما في ذلك الاتجار في النساء. واتفقت المؤسسات الوطنية على تعيين مراكز تنسيق داخل منظماتها بغية تعزيز تبادل المعلومات وزيادة تدعيم دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الإقليمي.

١٧- وشارك مكتب المفوضة السامية في أحد اجتماعات "الدفاع عن المرأة" (defensorias de la mujer) خلال اجتماع شبكة "الدفاع عن المرأة" المعقود في تيغوسيغالبا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

١٨- وفي التحضير لأعمال "استعراض مرور خمس سنوات على مؤتمر بيجينغ"، يعتزم مكتب المفوضة السامية تنظيم سلسلة من الاجتماعات لاستعراض تنفيذ منهاج العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية. ومن المتوقع أن تتم هذه الأنشطة في جنيف خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ وسيشجع مكتب المفوضة السامية مشاركة مؤسسة وطنية واحدة على الأقل من كل منطقة.

دال - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها

١٩- بمناسبة مرور عشرة أعوام على اتفاقية الطفل، نظرت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية في اجتماعها السابع المعقود في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وسلّمت لجنة التنسيق الدولية بأن حقوق الأطفال ينبغي أن تحظى بالأولوية في عمل المؤسسات الوطنية، ووافقت على أن توصي بمناقشة الموضوع في الاجتماع الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية.

٢٠- وشملت مبادرات مكتب المفوضة السامية ذات الصلة حلقة عمل تحضيرية، استغرقت يومين، اشتركت فيها مؤسسات وطنية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكان الغرض منها هو تبادل أفضل الممارسات المتبعة في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم. وقد نظم مكتب المفوضة السامية هذا الاجتماع بالتشاور الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبالتعاون مع اللجنة الوطنية الفلبينية لحقوق الإنسان ومحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مانيل في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. واشترك في الاجتماع رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل ورئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

ونائب رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. واشتركت في الاجتماع المؤسسات الوطنية من استراليا وفيجي والهند والفلبين وسري لانكا ونيوزيلندا. واشترك فيه كذلك مفوض حقوق الأطفال في نيوزيلندا.

٢١- وأتاح الاجتماع للمؤسسات الوطنية أن تتقاسم خبراتها عن أفضل الممارسات المتبعة والمشاكل القائمة والاستماع إلى وجهات نظر اللجان والمقرر الخاص في هذا المجال. واعتمد المشتركون توصيات ترمي إلى زيادة تعزيز دور المؤسسات الوطنية؛ ويجري إعداد وثيقة تجمع أفضل الممارسات. ويمكن الحصول على تقرير حلقة العمل من مكتب المفوضة السامية، عند الطلب.

٢٢- وأبلغ مكتب المفوضة السامية أيضا بقيام المؤسسات الوطنية بتنظيم عدة أنشطة احتفالية بمناسبة مرور عشر سنوات على اتفاقية حقوق الطفل.

هاء - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٣- في الاجتماع السابع للجنة التنسيق الدولية دعت المفوضة السامية أعضاء المؤسسات الوطنية إلى مناقشة غير رسمية بشأن تجاربهم في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم التركيز بوجه خاص على التجارب الوطنية في إطار خطط العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان وتأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الأطفال. واتفق أعضاء لجنة التنسيق الدولية على مواصلة مناقشة هذه القضية الهامة في الاجتماع الدولي القادم للمؤسسات الوطنية في عام ٢٠٠٠.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٤- يعترف مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية في أعمال جميع حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، فإنه يرى من المهم مواصلة تعزيز أعمال التبادل بين المؤسسات الوطنية وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ومن ثم سيواصل مكتب المفوضة السامية تسهيل الأنشطة الرامية إلى تعزيز هذا التبادل بطرق متعددة منها تنظيم الندوات وحلقات العمل والأنشطة التدريبية وإعداد المعلومات.

٢٥- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ركّز مكتب المفوضة السامية تركيزا خاصا على تيسير تبادل ممارسات المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبصفة خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويوصى بتشجيع الأعمال المماثلة للتبادل بين المؤسسات الوطنية في مناطق أخرى.

٢٦- وقد ثبت أن الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية للمؤسسات الوطنية القائمة مفيدة للغاية في تقاسم الخبرات والمعلومات بشأن مشاغل معينة في مجال حقوق الإنسان، وفي تمكين الحكومات التي تسعى إلى إنشاء مؤسسات من هذا القبيل من الحصول على معلومات عن تجارب البلدان الأخرى. وسيواصل مكتب المفوضة السامية دعم هذه المشاورات الإقليمية وسيعمل على الاشتراك على نحو أنشط في الاجتماعات المعقودة على الصعيد الإقليمي.

٢٧- وتؤدي المؤسسات الوطنية دوراً مهماً في تعزيز وحماية حقوق المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك يؤكد مكتب المفوضة السامية على أهمية اشتراك المؤسسات الوطنية اشتراكاً ملائماً في المشاورات التي يجريها مكتب المفوضة السامية والمتعلقة بأعمال "استعراض مرور خمس سنوات على مؤتمر بيجينغ".

- - - - -